

# البوسنة والهرسك مشكلات العودة وما تحقق من تقدم

بقلم كارل هاليرغارد

الخارج يزيد عددهم عن العائدين من النازحين داخلها، إذ وصل عددهم حتى الآن إلى ٩٠ ألف شخص. ولا يستطيع كثير من اللاجئين العائدين من الخارج أن يعودوا إلى ديارهم الأصلية، مما يجعلهم ينضمون إلى قائمة النازحين داخلها. وقد توجه معظم الذين عادوا حتى الآن، ممن يطلق عليهم تعبير «العائدين من أبناء الأغلبية» [١]، إما إلى مناطق المواجهة السابقة التي أصبحت مأمونة من جديد، أو إلى المناطق التي انتقلت السيطرة عليها من كيان سياسي إلى كيان آخر، وفقاً لاتفاق السلام المبرم في ديتون. وتشمل هذه المناطق تخوم سراييفو، والمنطقة المحيطة بمدينة غورازدي - «الجيب» السابق - ومنطقة «السندان»، وجنوب بانيا لوقا التي تم تسليمها إلى جمهورية سربسكا. وقد تركزت معظم حركات العودة من الخارج في المناطق الحضرية (سراييفو) والمنطقة الواقعة في أقصى غربي البوسنة، حول مدينة بيهاتش.

## القلق الاجتماعي والاقتصادية

كان الصراع في البوسنة والهرسك يقوم على منطق الفصل العرقي بين الصربيين الأرثوذكس، والكرواتيين الكاثوليك، والبوسنيين المسلمين. ولكن الاختلافات العرقية في المجتمع قبل نشوب الصراع لم تكن تقابلها اختلافات اجتماعية

أصبح أكثر من نصف سكان البوسنة والهرسك من النازحين بسبب الصراع الذي اجتاحت البلاد في الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٥. وإذا كانت عودة هؤلاء النازحين داخلها، وعودة اللاجئين، تمثل هدفاً صريحاً من أهداف المجتمع الدولي فإن نسبة من عادوا إلى ديارهم الأصلية لا تتجاوز ١٥ في المائة حتى الآن.

فإن عدد الذين يعودون فعلاً كان دائماً أقل من المتوقع. وقد كانت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، في عام ١٩٩٦، تتوقع عودة ٨٧٠ ألف شخص، من بينهم نصف مليون نازح و٣٧٠ ألف لاجئ. ولكن الواقع هو أنه بحلول نهاية عام ١٩٩٦ لم يكن قد عاد إلا ٨٨ ألف شخص من الخارج ونحو ١٦٤ ألفاً من داخل البوسنة والهرسك، بحيث وصل مجموع العائدين خلال عام ١٩٩٦ إلى ٢٥٢ ألف شخص.

وكانت توقعات عام ١٩٩٧ أكثر تواضعاً، ومع ذلك، فقد اتضح أنها أكثر تفاؤلاً مما ينبغي. فبدلاً من توقع عودة ٢٠٠ ألف شخص من الخارج، تكفي التقديرات الحالية لعام ١٩٩٧ بعدد يتراوح بين ١٠٠ ألف و ١٢٠ ألف شخص بحلول نهاية العام. ومع ذلك فالعائدون من

تركيز جهود المجتمع الدولي على التدابير اللازمة لدفع عملية العودة قُدماً. وهي تدابير عاجلة، لأن استمرار النزوح على نطاق واسع يشكل عبئاً ثقيلاً على كاهل بلد يناضل للتغلب على آثار الصراع الذي اتسم بالعنف الشديد والدمار البالغ. وليس معنى العجلة تقليل التركيز على العودة إلى المواطن الأصلية، فمن الأرجح تحقيق التصالح والتطبيع من خلال إعادة التكامل إلى المجتمعات المفتتة لا من خلال التقسيم والفصل على أسس عرقية.

## النزوح على نطاق واسع

كان عدد سكان البوسنة والهرسك قبل نشوب الصراع يبلغ قرابة ٤,٣ مليون نسمة، وأدى الصراع إلى نزوح ما يقرب من ٢,٥ مليون شخص، طلب نصفهم تقريباً اللجوء إلى بلدان أجنبية. وعندما بلغ الصراع ذروته كان سكان البوسنة والهرسك يتكونون من نحو مليونين من «الباقين»، وعدد النازحين داخلها يربو على مليون شخص. وهكذا فقد تعرض جانب كبير من السكان للنزوح. والنازحون منتشرون في معظم المناطق، إن لم يكن فيها جميعاً، وهم يقيمون في المساكن الخاصة أو الجماعية المهجورة. وتوجد في كثير من المدن أعداد كبيرة من النازحين داخلها، ويزيد عددهم في بعض الحالات عن نصف عدد السكان الحالي. ولذلك، بطبيعة الحال عواقبه السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

## تفاصيل العودة

المقاطعات الجديدة ليوغوسلافيا السابقة

على الرغم من أن عودة اللاجئين والنازحين داخلها تمثل هدفاً صريحاً من أهداف المجتمع الدولي،



وثقافية واقتصادية داخل الهيكل السكاني . وإذا كان من الشائع في المجتمعات ذات العناصر العرقية المتعددة أن تقتصر بعض المهن والمناصب على المنتمين لأصل عرقي معين، فلم يكن الحال كذلك بصفة عامة في البوسنة والهرسك . والواقع أن القرى في الريف كانت كثيراً ما تقتصر على السكان المنتمين إلى سلالة عرقية واحدة في حين أن القرى المجاورة لها تسودها جماعات عرقية مختلفة .

## ...لا يمكن أن يتحقق تقدم يذكر بشأن عملية العودة إلى إياب عودة الأقليات إلى ديارهم

ومن ثم فإن نزوح أكثر من نصف السكان ومحاولة إعادة تنظيم البلاد على أسس عرقية أدت إلى القلقللة الاجتماعية والاقتصادية . إذ نجد قطاعات كبيرة من سكان المدن نفسها اليوم وقد نزحت إلى المناطق الريفية، مثل الأعداد الكبيرة من الصربيين الذين غادروا سراييفو للإقامة في فيزغراد، وزفورنيك، وبيليينا في شرقي البوسنة . كما نزح السكان المسلمون من المناطق الريفية في شرق البوسنة إلى سراييفو وتخومها

حالياً، وهم يقيمون في منازل وشقق الصربيين الذين غادروها ورحلوا .

ويُعتبر اختلاف العادات والأزياء والسلوك بين السكان الريفيين وسكان المدن الذين أصبحوا يعيشون الآن جنباً إلى جنب من مصادر العداء الدائمة، إذ أن التحركات السكانية في الاتجاهين معاً وفي نفس الوقت قد أوجدت خليطاً اجتماعياً متفجراً من السكان المدنيين والريفيين في كل من المدينة والريف .

ومن الزاوية الاقتصادية يعيش كل من القطاعين السكانيين خارج " موطنه الاقتصادي "، الطبيعي، ولا يستطيع الانتفاع بمهاراته على الوجه الأكمل . ومن المحتمل أن التناقض بين مهارات الأشخاص والأعمال التي يقومون بها من الأسباب الرئيسية للبطء الذي تتميز به مسيرة الانتعاش الاقتصادي .

وإلى جانب ذلك يُعتبر النازحون هدفاً سهلاً للاستغلال والدعاية السياسية . فهم يعانون من الإحباط بسبب عداء السكان الأصليين الذين يعيشون حولهم، ومن التمييز الذي يمارسه أصحاب العمل ضدهم، ويزداد الشعور بأن النزوح ظلم فادح عميق . وهكذا فإن السياسيين الوطنيين يستغلون العداء « للطرف الآخر » بسهولة في تقديم الفصل والاستقلال العرقي باعتباره الحل الطبيعي . ومن المفارقات أن يصبح النزوح الداخلي عقبه من العقبات الرئيسية التي تعوق

سير عمليات العودة . إذ إنه لما كانت معظم حركات النزوح تستند إلى أسس عرقية، فسوف يصبح من المحال تحقيق تقدم كبير في مسار عمليات العودة دون عودة الأقليات، أي عودة صرب البوسنة إلى الاتحاد الكرواتي المسلم، وعودة الكرواتيين والمسلمين البوسنيين إلى جمهورية سريسكا، وعودة الكرواتيين والمسلمين داخل الاتحاد .

والمصدر الرئيسي لمقاومة عودة هذه الأقليات هو النازحون أنفسهم، فهم يخافون أن يضطروا إلى ترك مساكنهم الحالية عند عودة أصحاب المساكن الأصلية، ويعارضون أيضاً حق الجماعات العرقية الأخرى في العودة ماداموا هم أنفسهم محرومين من هذا الحق . ويعتبر النازحون مسؤولين عن كثير من أعمال العنف والاضطرابات التي صاحبت محاولات عودة الأقليات . وقد تم التوصل أحياناً إلى اتفاقات سياسية بشأن عودة الأقليات، ولكنها أُلغيت بسبب مظاهرات الاحتجاج التي اتسمت بالعنف من جانب النازحين داخلياً على المستوى المحلي .

وهكذا فإن استمرار النزوح الداخلي على نطاق واسع هو السبب الأول لكثير من الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعوق انتعاش البوسنة والهرسك . أضف إلى ذلك أن طبيعة المشكلات المشار إليها آنفاً تجعل من المحتمل ازدياد خطر القلقللة السياسية



والاجتماعية ما لم يتحقق التقدم في مجال عودة الأقليات .

## الشروط الإيجابية

كانت أول خطوة مهمة خطاها المجتمع الدولي لدفع عملية العودة قداماً هي القرار الذي اتخذته في الاجتماع الوزاري لمجلس التنفيذ السلمي في سينترا في يونيو/حزيران ١٩٩٧، إذ قرر الربط بين جهود المساعدة الدولية على المستوى المحلي بقبول عودة العائدين، وخاصة من الأقليات .

ويتزايد تنفيذ هذه «الشروط الإيجابية» يوماً بعد يوم، ومعناها في الواقع العملي أن تدمير المساكن والمدارس والمرافق الصحية وإمدادات المياه والكهرباء، وكذلك تنفيذ برامج إردار الدخل وبناء القدرات المحلية، يتوقف على قبول السلطات البلدية لعودة الأقليات .

## لا يرجع مصدر الخطر الذي يتهدد السلم والاستقرار إلى عودة التكامل بين الجماعات العرقية الثلاث بل إلى استمرار النزوح الداخلي على نطاق واسع

يزداد عدد البلديات التي تُغيّر من موقفها إزاء عودة الأقليات يوماً بعد يوم، وذلك يرجع إلى حد ما إلى هذه السياسة، ولو أن الدرجات العليا من السلطة السياسية (على مستوى حكومات المقاطعات أو الكيان السياسي كله) لا تزال تعارض رسمياً هذه العودة. وقد أصبح يُنظر إلى عودة الأقليات حالياً باعتبارها وسيلة من وسائل تحسين الظروف المعيشية للأغلبية السكانية التي لن تستطيع أن تحصل على المعونة إلا إذا تحققت هذه العودة. وما زالت أعداد الأقليات العائدة محدودة، ولكننا يجب ألا نُهَوِّن من الأهمية السياسية لهذه الخطوة الناجحة. وهناك نموذجين يصوران التغيير الذي حدث والصعاب التي لا تزال قائمة .

## نموذجان

أشرنا آنفاً إلى نزوح الصربيين من سراييفو إلى شرقي البوسنة، ونزوح المسلمين من شرق البوسنة إلى سراييفو. وضاحية فوغوسكا من ضواحي سراييفو التي انتقلت إلى الاتحاد، والتي يشارك فيها المسلمون والكرواتيون بموجب اتفاق ديتون. وقد غادر السكان الصربيون فوغوسكا قبيل انتقالها، واتجه الكثيرون منهم إلى فيزغراد في شرقي البوسنة. وقد عادت أعداد كثيرة من

أسر المسلمين النازحين إلى فوغوسكا بعد الانتقال، ولا تزال هناك منازل كثيرة خالية يمكن إصلاحها للسماح بعودة الصربيين. ويحذ عمدة فوغوسكا المسلم عودة الصربيين، بعد أن ترددت الشائعات التي تقول بأن مصنع السيارات الكبير في فوغوسكا على وشك استئناف الإنتاج، كما أن العديد من أهم المهندسين والموظفين كانوا من الصربيين .

ولكن أعداداً كبيرة من النساء والأطفال من سربرينيك لا تزال تقيم في هذه البلدية، وقد فشلت المحاولات الأولى لتمكين المقيمين في فيزغراد من زيارة فوغوسكا في حفلات خاصة للاطلاع على أحوالها بأنفسهم، بسبب المظاهرات التي اتسمت بالعنف والتي قامت بها النساء في سربرينيك [٢]. ولكن الزيارات الفردية نجحت، وبدأ إصلاح المنازل، وبدأت عودة أولى الأسر الصربية في إطار مشروع تقوم بتنفيذه منظمة غير حكومية من فرنسا، تعرف باسم «إيكيلبر»،

وتتلقى تمويلها من مكتب الشؤون الإنسانية بالجماعة الأوروبية (إيكو). ورغم أن العائلات العائدة تشعر بالتهديد من جانب نساء سربرينيك، فلقد رحب الجيران المسلمون بعودة هذه العائلات ووعدوا بتقديم الحماية اللازمة لها، إذ إنهم يفضلون جيرانهم الصربيين الأصليين على نساء سربرينيك .

ويتعلق النموذج الثاني ببلدة ستولاتش، جنوبي موستار. ففي أوائل عام ١٩٩٦ قامت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، بدعم من «إيكو»، بتنفيذ أحد مشروعاتها الرائدة لإعادة الأقليات داخل الاتحاد. وكان جيش كروات البوسنة قد قام بطرد السكان المسلمين والصربيين من ستولاتش أثناء الصراع، كما قام الكرواتيون النازحون من وسط البوسنة بإحداث دمار كبير في بعض منازلهم واحتلال البعض الآخر. وكان المشروع الرائد يتضمن إصلاح مائة منزل مهدم وإعدادها لإقامة الأسر المسلمة التي نزحت إلى شرقي موستار .

وقد تعرضت العودة على امتداد عام ١٩٩٦ لمعارضة عنيفة من جانب السلطات المحلية والنازحين داخلياً، بل تعرضت حتى أعمال إزالة الأنقاض للتخريب. ولم تكن الضغوط السياسية على المستويات العليا، فيما يبدو، ذات تأثير يذكر .

ثم تغير الموقف في ربيع عام ١٩٩٧، إذ توقف الهدم، وتمكن العاملون من تنظيف وإصلاح المنازل المختارة، وكانوا "قوة عمل" يمتزج فيها المسلمون والكرواتيون من مدينة موستار. وبدأت العائلات المائة في العودة حالياً إلى منازلها في ستولاتش، إلى جانب عائلات أخرى ليست

مدرجة في المشروع. والجدير بالذكر أن الصربيين قد بدأوا أيضاً في العودة إلى ستولاتش .

وإذا كان العسير أن نعزو التغير في الموقف إلى سبب بعينه، فربما كان تمكين النازحين الكرواتيين من العودة إلى منازلهم في أواسط البوسنة له دلالة. والواقع أن هناك مشروعاً صغيراً تقوم بتنفيذه «لجنة بيرغامو» وتموله هيئة «إيكو» المشار إليها، في بلدية كاكيني، التي يسيطر عليها المسلمون حالياً، وتقع إلى الشمال الغربي من سراييفو، ويتوقع القائمون على هذا المشروع عودة النازحين الكرواتيين لا من ستولاتش فقط بل من كابلينا ودرفار أيضاً. وقد أدت إمكانية العودة إلى إثارة الاهتمام البالغ في درفار (وهي مدينة في غربي الهرسك كان ٩٠ في المائة من سكانها من الصربيين قبل نشوب الصراع، ثم أصبح سكانها جميعاً من الكرواتيين حالياً، بل إن ذلك قد أحيى الأمل في إمكان عودة سكان درفار الصربيين، النازحين حالياً في منطقة بانيا لوقا، إلى ديارهم .

## لقد حان وقت التغيير

هذان نموذجان فحسب للتغيير في المواقف الذي يكاد يشمل شتى أرجاء البوسنة والهرسك. ويجري التغيير بصفة أساسية على مستوى البلديات، وهو لا يعكس دائماً تغييرات سياسية مماثلة على المستويات العليا. بل إن ثمة إمكانيات جديدة للعودة في منطقة بانيا لوقا داخل جمهورية سرسكا التي لا تزال تعارض رسمياً مبدأ عودة الأقليات .

ولا يرجع مصدر الخطر الذي يتهدد السلم والاستقرار إلى عودة التكامل بين الجماعات العرقية الثلاث بل إلى استمرار النزوح الداخلي على نطاق واسع. ولن تؤدي الحلول السريعة للتأخر في عملية العودة، مثل تغيير مكان إقامة اللاجئين العائدين أو التوطين الدائم للنازحين داخلياً في مناطق الأغلبية، إلا إلى تعطيل عملية العودة برمتها، فهي تبقى على ارتفاع مستويات التوتر بين السكان الأصليين والنازحين داخلياً ممن تغيرت أماكن إقامتهم، وإلى الانخفاض الشديد في رغبة الأقليات الأصلية في العودة إلى ديارها .

ومن المهم إذن أن يقوم المجتمع الدولي باغتنام فرصة النجاح الذي تحقق في الآونة الأخيرة دون إبطاء، لأنه يشهد بحدوث تغير سياسي حقيقي وعودة الحياة إلى مجاريها الطبيعية في البوسنة والهرسك. وينبغي مقاومة إغراء اختيار أية حلول بديلة مهما يكن من جاذبيتها الظاهرة في الأجل القصير .

# إدارة عمليات إعادة

كارل هالبرغارد مدير قسم البوسنة والهرسك في مكتب الشؤون الانسانية بالجماعة الأوروبية (إيكو) بروكسيل .

وهذا المقال يستند إلى خبرة المكتب المذكور في البوسنة والهرسك، والذي يؤدي عملية العودة، وخصوصاً عودة الأقليات. ولكن الآراء الواردة في المقال هي آراء الكاتب ولا تمثل بالضرورة آراء المكتب وسياساته.

المصدر:

UNHCR 'Information notes-Bosnia and Herzegovina, No 12/96-2/97 December 1996/February 1997', p 2, Published by UNHCR Office of the Special Envoy to former Yugoslavia.

الحواشي

[ ١ ] معنى " عودة أفراد الغالبية"، أن العائدين ينتمون إلى نفس الجماعة العرقية لغالبية السكان المقيمين حالياً في المنطقة التي يعودون إليها. وعلى العكس من ذلك، فإن "عودة أفراد الأقلية" تعني أن العائدين سيكونون أقلية، باعتبارهم جماعة عرقية، في المنطقة التي يعودون إليها. [ ٢ ] لا يزال عدد يقدر بنحو سبعة آلاف شخص، معظمهم من الرجال والأولاد، في عداد المفقودين، في أعقاب المذابح التي ارتكبتها جيش صرب البوسنة في شرقي البوسنة.

## المؤتمر السادس للهيئة الاستشارية الدولية للاجئين في غزة

١٣-١٦ ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٨

من المقرر أن يُعقد المؤتمر السادس للهيئة الاستشارية الدولية للاجئين، الذي ينظمه الاتحاد الدولي لدراسة الهجرة القسرية، في الفترة من ١٣ إلى ١٦ ديسمبر / كانون الأول في مدينة غزة. ويُعقد المؤتمر تحت رعاية برنامج الصحة النفسية في غزة. وعلى الراغبين في تنظيم ورش عمل أو تقديم أبحاث عن موضوع ما، إرسال ملخص إلى العنوان التالي:

Karin Geuijlen, Tolsteegsingel 52, 3582 AM Utrecht, The Netherlands.

عنوان البريد الإلكتروني: Geuijlen@FSW.RUU.NL

ومن المتوقع أن يرصد مبلغ من المال لبعض الراغبين في تقديم أبحاثهم في المؤتمر؛ وعلى من يرغب في الحصول على مزيد من المعلومات الاتصال بـ:

Wolfgang Bosswick, Managing Director, European Forum for Migration Studies, University of Bamberg, Katharinenstr 1, D-96052 Bamberg, Germany.

الهاتف: +49 951 37041

الفاكس: +49 951 32888

عنوان البريد الإلكتروني: wolfgang.bosswick@sowi.uni-bamberg.de

لقد أصبح الاتحاد الدولي لدراسة الهجرة القسرية يتمتع بالصفة القانونية، ويرحب بمن يرغبون في الانضمام لعضويته. للاطلاع على المزيد من التفاصيل، الرجاء الرجوع إلى موقع الاتحاد على شبكة الإنترنت وعنوانه: www.uni-bamberg.de/~ba6ef3/asfsm.htm

**تعتبر** عودة اللاجئين والنازحين داخلياً مشكلة لأوروبا بأسرها، ففي المرحلة الأولى من الحرب في البوسنة والهرسك دارت مناقشة عسيرة بين الحكومات الأوروبية، والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وغيرها من المنظمات بشأن مصير الذين تسببت الحرب في نزوحهم، ثم وافقت الدول الأوروبية آخر الأمر، على مضمّن، على قبول اللاجئين ولو أنها اشتترطت ضرورة عودتهم إلى البوسنة بمجرد انتهاء الحرب.

وفي غضون عام ١٩٩٦ قام المجتمع الدولي بتنفيذ عدة برامج إسكانية في محاولة لتسهيل إعادة اللاجئين والنازحين داخلياً، وتولت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين إصلاح نحو ٢٣٨٠٠ وحدة سكنية في ٢٢ بلدية تعتبرها من المناطق التي تتمتع بالأولوية فيما يتعلق بمشروعات العودة. وبعد الانتهاء من ذلك الجهد المحمود، كانت هناك ٦٦ ألف وحدة تنتظر الإصلاح في هذه المناطق المستهدفة وحدها. وقد تكلف تحقيق هذه النتيجة نحو ٢٧٠ مليون دولار، أما تكلفة تدمير مجموع المساكن وإعادةها إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب فهي تتراوح بين ٣ إلى ٤ مليار دولار. ويشير المستوى الحالي للالتزامات التي تعهدت بها جميع الدول المشاركة إلى انه لن يتم تدمير إلا خمس مجموع المساكن المخربة في نهاية خطة السنوات

الثلاث (١٩٩٦-)

التي وضعتها

الدول المانحة. ومع

ذلك فإن العديد من

البلدان الأوروبية تعتمد،

رغم ذلك النقص في

الوحدات السكنية،

تشجيع اللاجئين من

البوسنة والهرسك لديها على العودة إلى ديارهم.

ومن شأن إعادة أعداد كبيرة من اللاجئين بسرعة

في الفترة المقبلة نشوء بعض الأوضاع الاجتماعية

والسياسية التي قد تضعف من عملية السلام.

وسوف تتسم إعادة اللاجئين المعتمزم القيام بها في

السنوات المقبلة بالصعوبة التي ترجع إلى عدة

أسباب:

والسبب الواضح الأول يتعلق بالنقل والإمداد. وسوف تحاول العودة المعتمزمة أن تعكس اتجاه انتقال السكان، وأن تنتهي من ذلك في وقت قصير نسبياً بعد أن استغرق خروجهم من ديارهم أربع سنوات طويلة من الحرب. وإدارة انتقال هذا العدد الهائل من السكان معناه توفير الخدمات المعاونة، وتحديد ما تحتاجه المدارس والخدمات الصحية والوظائف وحقوق الملكية وأوراق الهوية وما إلى ذلك، وهي مهمة رهيبية بالنسبة لأي مجتمع، وهي تمثل لونا من التحدي الخاص لهذا المجتمع الذي خرج لثوه من حرب دامت سنوات أربع.

والسبب الثاني نفسي. إذ إن اللاجئين، حين يعودون، يكونون في الواقع قد تركوا بيئة اللجوء المريحة نسبياً وعادوا إلى بلد مزقته الحرب، وضعف فيه هيكل المجتمع المدني والاقتصادي. ورغم التقدم الهائل الذي تحقق، فإن الحكومة في البوسنة والهرسك لم تستطع بعد توفير جميع الخدمات التي يتوقعها مواطنوها مثل التعليم والصحة والمرافق العامة.

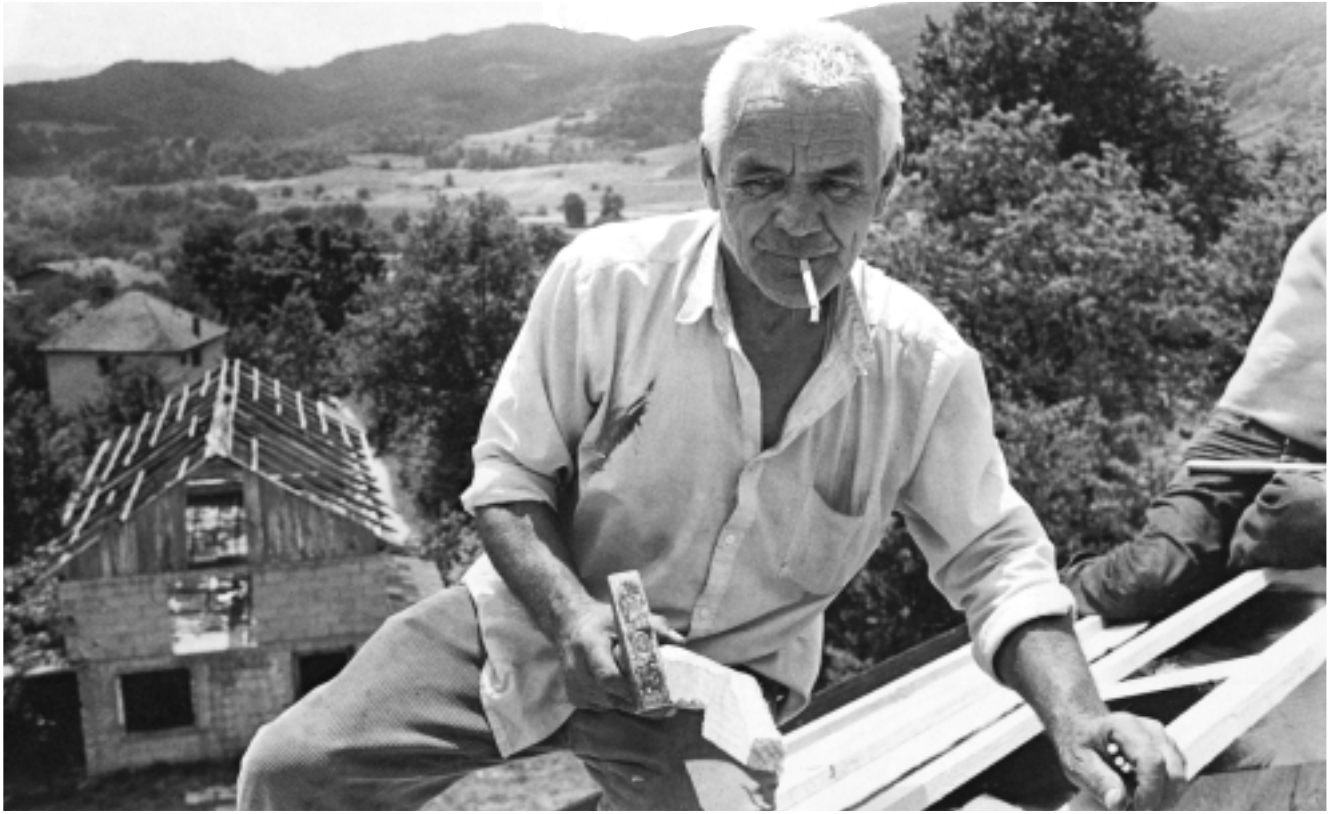
ويتمثل السبب الثالث في العدد الهائل من اللاجئين والنازحين داخلياً بالقياس إلى عدد المساكن المتاحة لهم مادياً وسياسياً. وقد بلغ عدد البوسنيين النازحين داخلياً مليون فرد، فزوا من مساكنهم التي تهدمت أو استولى عليها

إن تقديم المنح إلى أسر اللاجئين العائدين يؤدي إلى تفاقم مظاهر التفاوت الاقتصادي، ويعتبر خطراً من الناحيتين الاجتماعية والسياسية.

الآخرون. وقد استولى بعضهم على المساكن التي هجرتها الأسر الأخرى النازحة من أمثالهم وما يربو على مليون لاجئ. وانتقل البعض الآخر للإقامة مع الأسر والأصدقاء، ولجأ الباقي إلى الإقامة في المباني العامة التي حولتها السلطات إلى مراكز لإقامة النازحين داخلياً. ولا تعتبر العودة اختياراً مقبولاً لعشرات الآلاف من "أسر" الأقليات، سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل القريب، بغض

# اللاجئين إلى البوسنة والهرسك

بقلم ريتشارد جاكوت



تصوير: Howard Davies

لولايات الحرب فتنسب في تشريدهم من جديد . ولن يرضيهم أيضاً أن تعود كثير من أسر اللاجئين من الخارج بالأرصدة والمدخرات والمنح التي حصلت عليها من البلدان المضيفة، في حين أنهم لم يتلقوا إلا أقل القليل من المعونة أو لم يتلقوا أي معونة على الإطلاق . ومن الواضح الجلي أن أي سياسة للعودة لتجاهل معاناة النازحين داخلياً ومن بقي من السكان داخل البلد أثناء الحرب، سوف تؤدي إلى اندلاع العداوة أو إلى تفاقمها بين المستفيدين، وسوف يكون لهذا، بدوره، تأثير مباشر على مستقبل الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البوسنة والهرسك .

وإذا ذكرنا هذه المشكلات، فسوف نستطيع وضع الخطوط العريضة لمنهجية خاصة بعودة أسر اللاجئين . فما دامت مساكن اللاجئين تقيم فيها أسر النازحين داخلياً، لابد من أن تركز جهود العودة على مساعدة هذه الأسر في تعميم منازلها

لأسباب سياسية . ولابد أن يواجه هذا الجهد الإسكاني مشكلات حقوق الملكية وحقوق الأقليات، وحرية التنقل والتعبير، وغير ذلك من القضايا المعقدة .

وتتعلق المشكلة الخامسة بتيسير العودة للعائدين، مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات في المعاناة التي تعرضوا لها بسبب الحرب ومن ثم مستوى المعونة الواجب تقديمها إلى اللاجئين والنازحين داخلياً وباقي أفراد السكان . فالذين لم يرحلوا أو نزحوا داخلياً شهدوا أربع سنوات من الفظائع وضروب الحرمان التي تسببت فيها حرب وحشية كانت تستهدف المدنيين بصفة خاصة . وقد تعرض هؤلاء في حالات كثيرة لفقدان أهم أفراد الأسرة، ولم تعد لديهم الموارد المالية اللازمة لإعادة بناء مساكنهم ومعيشتهم . وهؤلاء الأشخاص لن يرضيهم أن تأتي أسر اللاجئين الذين نجوا إلى حد ما على الأقل من التعرض

النظر عن صلاحية منازلهم للإقامة فيها أم لا . وقرابة نصف سكان البوسنة والهرسك لا يستطيعون العودة إلى ديارهم إما لأن مساكنهم محتلة أو مهدامة، أو غير متاحة لهم لأسباب سياسية .

أما السبب الرابع للتعقيد الذي تتسم به عودة اللاجئين فهو يتعلق بالخطوات التي لابد من اتباعها لإعادة المواطنين النازحين بصورة منتظمة في الأوضاع المعقدة القائمة في البوسنة والهرسك، إذ إن إعادة من خرجوا من ديارهم بسبب الحرب يتطلب تركيز جهود الإسكان في تعميم المساكن الخالية والمهدمة التي تملكها الأسر النازحة . وعندما تعود الأسر النازحة إلى مساكنها بعد تعميمها، فإنها سوف تترك بذلك بعض المساكن الخالية . ويمكن أن تعود إلى هذه المساكن الخالية الأسر التي كانت تقيم فيها أولاً أو الأسر التي لا تستطيع العودة إلى منازلها

٣. تعبيرا "الأقلية" و"الغالبية" تعبيران نسبيا. فالمسلم الذي يقسم في زنيكا ينتمي للأقلية وأفراد الجماعتين الأخرين - الصربية والكرواتية - ينتمون للأقلية. ولكن المسلم أو الكرواتي الذي يعيش في بانيا لوقا هو من الأقلية لأن بانيا لوقا أصبحت مدينة يسيطر عليها الصربيون نتيجة للحرب.

٤. استناداً إلى مشروع الإسكان الذي قامت بالاشتراك في تنفيذه وكالة التنمية الدولية الأمريكية وهيئة المعونة في حالات الكوارث الأجنبية عام ١٩٩٦ ونجح في تعمير ما يزيد على ٢٥٠٠ منزل. وتستخدم الجهات المانحة الأخرى هذا الرقم حالياً في التخطيط لمشروعات الإسكان، مثل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

## شبكة الإغاثة والتأهيل (RRN)

تسعى "شبكة الإغاثة والتأهيل" إلى تحسين السياسات والممارسة الفعلية في مجال العمل الإنساني، وذلك باعتبارها مصدراً للمعلومات ومنتدى لتبادل الآراء والخبرات التحليلية، ومورداً من موارد التنمية المهنية. وما زالت الشبكة تتسع بصورة مطردة حتى أصبحت تضم الآن ٦٠٠ عضواً في أكثر من ٨٠ بلداً. وتصدر الشبكة ثلاثة أنواع من المطبوعات: نشرة إخبارية ثلاث مرات في السنة، وعدد يتراوح بين أربعة وستة من الأبحاث الخاصة بالشبكة، ونشرة أو نشرتين سنوياً من نشرات "مراجعة الممارسة الجيدة". ويمكن الحصول على أي من هذه المطبوعات باللغتين الإنكليزية والفرنسية؛ كما نرحب بمساهمات القراء بإحدى هاتين اللغتين. ورسم العضوية السنوية في الشبكة هو ٢٥ جنياً إسترلينياً، ولكن هناك عدداً محدوداً من فرص العضوية المجانية.

وثمة العديد من منشورات "شبكة الإغاثة والتأهيل" التي تمت بصلة مباشرة لمجال الهجرة القسرية، وتهتم العاملين في هذا المجال؛ فقد كان بعض نشرات "مراجعة الممارسة الجيدة" يدور حول المياه والمرافق الصحية في حالات الطوارئ؛ وبرامج التغذية الإضافية في حالات الطوارئ؛ والتوزيع العام للأغذية في حالات الطوارئ؛ وتزويد المزارعين باليدور أثناء حالات الطوارئ وفي أعقابها؛ وتحديد وإحصاء المستحقين للإعانات في عمليات الطوارئ (بما في ذلك تسجيلهم) والتخطيط في مجال التوطين المؤقت للسكان النازحين في حالات الطوارئ.

للحصول على مزيد من المعلومات عن مطبوعات "شبكة الإغاثة والتأهيل"، والانضمام لعضويتها، يرجى الاتصال بالشبكة على العنوان التالي:

Overseas Development Institute,  
Portland House, Stag Place, London  
+44 171 393 1699 الفاكس: SW1E 5DP, UK.

البريد الإلكتروني: RRN@odi.org.uk

موقع الشبكة على الإنترنت:

http://www.oneworld.org/odi/rnn

تعقيدها وتكاليدها. ففي البوسنة والهرسك يؤدي الدمار المادي وزعزعة الاستقرار السياسي والأنهيار الاقتصادي والتوتر الاجتماعي - معاً - إلى تعقيد برنامج التعمير. فإن إعادة أسرة صربية إلى منطقة يسيطر عليها المسلمون، أو إعادة أسرة مسلمة إلى منطقة يسيطر عليها الكرواتيون، يعتبر أكثر تعقيداً من بناء منزل أو إصلاحه. ويجب أن يبدأ البرنامج «بعودة الأكثرية» ثم ينتقل إلى «عودة الأقلية» تدريجياً وبصورة متزايدة، وأن يتعلم القائمون عليه دروساً قيمة أثناء السير في تنفيذه. وسوف يزداد تعقيد برامج المتابعة، وتزداد تكاليفها كذلك، لأن أولى المساكن التي سيجري إصلاحها هي التي أصيبت بأقل الأضرار. وأثناء السير في تنفيذ برنامج التعمير، ستكون المنازل التي يجري إصلاحها في العام الثاني هي التي تعرضت لتخريب أكبر من التخريب الذي أصاب الأولى، وهكذا لن يتبقى سوى المنازل التي تهدمت تماماً ويتعين بناء مساكن أخرى بدلاً منها، وسوف تكون تكاليف هذه المرحلة من البرنامج أكبر من تكاليف جميع المراحل السابقة.

ومع ذلك فإن هذه المنهجية تبرز حقائق مهمة لا بد من أخذها في الاعتبار ضماناً لنجاح عملية العودة في الأجل الطويل. وفي نهاية الأمر سيكون من المهم للنجاح في إعادة اللاجئين تحقق التعاون والتنسيق بين الهيئات الحكومية، والمستفيدين، والشركاء من الجهات المانحة والمنفذة. ولقد أثبت هذا المنهج فاعليته وكفاءته إبان تنفيذ برنامج الإسكان في عام ١٩٩٦ بالاشتراك بين وكالة التنمية الدولية الأمريكية وهيئة المعونة في حالات الكوارث الأجنبية، ويجب استمراره والوصول به إلى الكمال في المستقبل.

يعمل ريتشارد جاكوت منذ عام ١٩٨٤ في إدارة عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ التي تقوم بتنفيذها لجنة الإنقاذ الدولية وغيرها من المنظمات غير الحكومية بالولايات المتحدة، وذلك في شمال السودان وجنوبه، وفي منطقة كردستان العراقية، وفي أذربيجان، وفي رومانيا، وأخيراً في البوسنة والهرسك. وعندما لا يكون مكلفاً بمهمة عملية، فإنه يعمل محاضراً لمادة العلاقات الدولية في جامعة سان فرانسيسكو. كما كتب مقالاً يقارن فيه بين مشروعات الإسكان في كردستان، وأذربيجان، والبوسنة والهرسك، وعنوانه:

Richard Jacquot, 3450 Sacramento  
St, Box 107, SF, CA 94118, USA.  
E-Mail: 102416.2620@compuserve.com

الحواشي:

١. "Finding place to live top priority for Bosnians", Alan Freeman, *Globe & Mail*, Canada, May 1997.

٢. "The priority reconstruction program: from emergency to sustainability", *Reconstruction sector*

الأصلية، حتى تنتقل إليها وتجلو عن المساكن التي تشغلها لأسر اللاجئين العائدين. وسوف يكون ذلك أسهل في تحقيقه من محاولة وضع أسر اللاجئين المقيمة حالياً في بلدان اللجوء في الأماكن السكنية التي تحتاج إلى التعمير.

ويجب على الدول الأوروبية إذن، إلى جانب تحويل تركيز جهود التعمير من أسر اللاجئين إلى أسر النازحين داخلياً، أن تربط بين عودة اللاجئين وبين منجزات برنامج الإسكان. وإذا كانت الخطوة الأولى في عملية العودة هي إعادة أسر النازحين داخلياً إلى مساكنها الأصلية، فيجب على البلدان الأوروبية أن تعمل على أن يكون توقيت عودة أسر اللاجئين متفقاً مع عودة أسر النازحين داخلياً. والتوقيت المثالي لذلك هو أواخر الصيف أو أوائل الخريف في البوسنة حتى يمكن الاستفادة إلى أقصى حد من الربيع وأوائل الصيف في إصلاح وبناء المساكن. وبالإضافة إلى ذلك فمن الممكن أن ينتهز القائمون بتنفيذ المشروع، إلى جانب الحكومة والسلطات البلدية، فترة البناء والتشييد في تنظيم تدفق السكان وتنسيق أحوالهم.

ويجب التوقف عن تقديم المنح المقدمة إلى أسر اللاجئين أو تقليدها إلى أدنى حد. إذ إن تقديم المنح إلى أسر اللاجئين العائدين يؤدي إلى تفاقم مظاهر التفاوت الاقتصادي، ويعتبر خطراً من الناحيتين الاجتماعية والسياسية. والواقع أنه يعتبر استعمالاً لا يتسم بالكفاءة للموارد المالية، إذ إن تعمير مسكن مهجور أو مهدم يتكلف مبلغاً يقدر في المتوسط بنحو ١٥ ألف مارك ألماني<sup>٤</sup>. وتصل منح البلدان المضيفة إلى أسرة اللاجئين العائدين إلى ١٥ ألف مارك ألماني للأسرة الواحدة. وهكذا تكون الجهات المانحة قد أنفقت ٣٠ ألف مارك ألماني لإيجاد مسكن واحد، وإعادة أسر نازحة واحدة، وأسرة لاجئة إلى منزلها الأصلي أو إلى منزل جديد. فإذا قام البلد الأوروبي بتخصيص المبلغ، الذي كان سيقدمه بصفة منحة، للتعمير الإسكاني، فسوف يستطيع إعداد مساكن بمبلغ ٣٠ ألف مارك ألماني، وإعادة أسرتين من أسر النازحين داخلياً وأسرتين من اللاجئين إلى مساكنهما الأصلية أو إلى مساكن جديدة. ومن الممكن الجمع بين عدة عناصر منوعة وفي صيغ مختلفة في إطار كل حل من هذين الحلين، ولكن الحل الثاني الذي لا يتضمن دفع أية منح أدرى إلى الإنصاف وأقرب إلى الكفاءة.

ولا تعرض هذه المنهجية للقضايا المتعددة المتعلقة بحقوق الملكية وحقوق الأقلية، وحرية التنقل والتعبير، ومستوى التدمير، وغير ذلك من المشكلات، وجميعها ذات تأثير مباشر على عملية العودة. ويجب أن تبدأ برامج التعمير التي يجري تنفيذها في ظروف صعبة، مثل البوسنة والهرسك، بأهداف محدودة، ويجب أن تستفيد من دروس برامج المتابعة في مراحل ازدياد